

الإسرائيلي



أبعد من خطر غولن سقوط المشروع التركي الإقليمي

سعدالله مرزعياني *

قبل الفريق الآخر). نجح ذلك في مصر، وجزئياً في تونس والمغرب. كان من المفترض أن يستمر تطور الأحداث بما يعزز سيطرة «الإخوان» في هذه الدول، والانتقال من ثم إلى بلدان أخرى. التعثر في مصر كان هو الحلقة الأخطر في دفع واشنطن نحو خيارات جديدة أهمها: العسكر! من جهته، النظام السعودي المذمور والمهدد لم يقف مكتوب الأيدي أيضاً. قاوم بضراوة مشروع صعود «الإخوان المسلمين». قدّم لواشنطن تنازلات ووعوداً تحقق بعضها في عهد الملك وسلمان وولي ولي عهده. كذلك فقد تعثر المشروع الإخواني التركي الأميركي في سوريا وتحولت سوريا، سريعاً، إلى أحد أخطر مراكز نشاط الإرهاب في العالم. أما الموقف التركي فقد ظل يشهد على شعار إزاحة الرئيس بشار الأسد، بصرف النظر عن أولويات وسياسات أخرى، مغايرة، فرضها على حلفاء تركيا تعاضم خطر الإرهاب وتأسيس دولة «خلافة» خاصة به على مناطق واسعة في سوريا والعراق. أي أن أردوغان واصل سياساته السابقة نفسها التي تستهدف إيصال «الإخوان» إلى السلطة، ولو عبر دعم الجماعات الإرهابية التي استفحل خطرهما وضررها في العالم أجمع.

إزاء هذه التطورات غير الملائمة، مارس أردوغان سياسة الهروب إلى الأمام. خاض حروباً متواصلة في حربه ومع رفاقه ومع حلفائه. دخل في نزاع مع واشنطن حول الأولويات في سوريا والمنطقة. مارس سياسة الابتزاز حيال أوروبا. وهو، في موضوع العسكر ودوره، بالغ في الحذر والشكوك وصولاً إلى تحضير انقلاب شامل في الجيش وعلى الجيش، بذريعة منع نشاط حليفه السابق الداعية غولن فيه، ولضرب ما تبقى من دوره السابق في الهيمنة على السلطة بذريعة حماية الدستور العلماني... هذه الأحداث وسواها جعلت صورة أردوغان تهتز: في الانتخابات، وفي تجدد الصراع مع الأكراد، وفي بروز نزاعات التفرد والهيمنة والاعتداء على الحريات العامة والإعلام والمعارضين وفي الإخفاقات الخارجية... واكتشف أردوغان، أخيراً، أن واشنطن رباً واحداً هو المال. لذلك كان يراقب بقلق تطبيع علاقتها مع نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر، وتخليها عن شعار إسقاط الرئيس بشار الأسد («الآن!») في سوريا، ودعمها المتصاعد للأحزاب الكردية وتطلعاتها الانفصالية في أكثر من بلد، وتراجعها بالمقارنة مع التقدم الروسي.

بكلام آخر، أدرك الرئيس التركي أن مشروعه مع واشنطن قد انتهى وأن واشنطن لن تتورع عن دعم خصومه، ليس في المنطقة فحسب بل في تركيا أيضاً! استبق ذلك بحملة ضارية ضد غولن والجيش لتصفية نفوذ الأول وإبعاد الثاني، نهائياً، عن مواقع التأثير والفعالية في السياسة التركية. طبعاً كان يظن أنه يخوض معركة من طرف واحد. اكتشف العكس في منتصف

تموز الماضي حين لفته قريب له إلى أن ثمة انقلاباً يجري (ليست الأجهزة المعنية هي من كشف الانقلاب). حجم الاعتقالات والملاحقات وتناولها نخباً في المجتمع السياسي والعسكري والقضائي والتعليمي... تشير إلى حجم ما كان يعتمل في الكواليس من نقمة وصراعات ومتضررين... زاد في الطين بلة أن واشنطن بدت مترثية بل ومتواطئة، وهو ما دفع السلطان المخدوع إلى البحث مكرهاً وذليلاً في خيارات أخرى منها الاعتذار من موسكو والتوسط من أجل زيارتها والتنسيق معها (ليس خيار حياله وحيال دوره في تركيا والمنطقة).

أردوغان بعد الانقلاب رجل أكثر واقعية وأقل تشاؤماً وطموحاً. هو الآن جاهز لتقديم تنازلات لمن يقدم له ضمانات ومساعدات أكثر. انتقل من الهجوم إلى الدفاع. بيد أن واقعيته المستجدة تلك لا تلغي فيه ملكة الغدر والاستدباب وقت تلوح فرص أو تطرأ متغيرات!

* كاتب وسياسي لبناني

لا شك أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يختبر الآن سياسات وعلاقات ومقاربات جديدة. لم يكن ذلك ليحصل لولا النكسة الكبيرة التي أصابته بسبب مشروع الانقلاب الذي داهمه أواسط الشهر الماضي، وكاد يطيح بحكمه وحلمه لولا «مساعدة قريب» ونقص وارتباك في استعداد الانقلابيين. كان الرئيس التركي الجموح، إلى حد عدم التوازن أو الاتزان أحياناً، يحسب أنه ما زال رجل واشنطن الأول والمدلل كما كان الأمر منذ أكثر من دزينة من السنوات. آنذاك احتضنته واشنطن وشجعته وراهنه عليه لمواجهة التخلف والتطرف في «الشرق الأوسط الكبير» الذي فشل أسلوب «المحافظين الجدد» في التعامل مع أزمارته ومشاكله، أي أسلوب استخدام القوة والغزو والإخضاع. فشل أسلوب الغزو والعدوان وكانت كلفته عالية بكل المقاييس: الإخفاق العسكري، والنفقات الهائلة التي بلغت حد تهديد مجمل المنظومة الاقتصادية العالمية التي تقف على رأسها الاحتكارات الأميركية: شبه مطلقة الهيمنة والقوة على امتداد العالم أجمع. هذا فضلاً، قبل ذلك، عن الخسائر البشرية والسياسية والأخلاقية التي لا حصر لها.

بدعم من واشنطن وبالتنسيق معها أشهر أردوغان سلاح الديمقراطية في وجه أحلاف العسكر التركي الذين حسبوا أن التحولات الاجتماعية الكبرى يمكن فرضها أو استمرار فرضها بالقوة والإكراه. وأشهر في مواجهة تخلف أنظمة الحكم الحليفة لواشنطن (في المملكة السعودية خصوصاً) شعار «مصالحة الإسلام والديمقراطية». أشارت التقارير الرسمية الأميركية بعد هجمات 11 أيلول، قبل 15 سنة، إلى تنامي خطر التطرف وتحوله إلى وباء عالمي فعّال ومقلق. ولفتت أيضاً إلى مسؤولية بعض المؤسسات الرسمية السعودية في توليد التطرف والتشدد، ومن ثم الإرهاب، بحكم ما هو معتمد فيها من عقائد وفتوة ومناهج، وما هو متاح لها من إمكانيات تجعلها في موقع السلطة الموازية المتحكمة بإدارة مجمل الحياة الاجتماعية اليومية لسواد المواطنين، بكل ما في الكلمة من معنى.

واشنطن التي ساهمت بنشاط في إطلاق «الجهاد» ضد الجيش السوفياتي في أفغانستان (في ثمانينيات القرن الماضي) وأعطته دوراً سياسياً دولياً، بدأت تدرك خطر هذا السلاح عندما يخرج عن السيطرة ويشق لنفسه طريقاً خاصاً على غرار ما بدأ يحصل مع «طالبان» في أفغانستان، ومع «القاعدة» في بلدان عديدة. الواقع أنه منذ أواسط التسعينيات، تقريباً، أصبحت سياسات واشنطن وسفاراتها ورموز قوتها السياسية والأمنية والاقتصادية هي الهدف المفضل لتفجيرات إرهابية مجنونة ومصممة وفعّالة.

كان أردوغان وحزبه الإسلامي «المعتدل» و«الديمقراطي» هو الحل، إذاً، لمعالجة التخلف والتطرف في البلدان والبيئات التي باتت أساليب حكم سلطاتها الحليفة عبئاً على واشنطن وبالدرجة الأولى. لم يكتفِ أردوغان ببسط نفوذه على تركيا وتقديم حكمه نموذجاً ومثالاً. هو اقترح على واشنطن مشروعاً متكاملاً «للشرق الأوسط الواسع» بعد أن احترقت نسخة «المحافظين الجدد» من هذا المشروع في حرب العراق بشكل خاص. كان صعود «الإخوان المسلمين» إلى السلطة في عدد من البلدان العربية، هو الأداة الأساسية لمشروع أردوغان الذي تبناه الأميركيون تحت عنوان مخادع هو «الربيع العربي». جرى استخدام الاحتقان والاحتجاجات الشعبيين من أجل قطع الطريق على التغيير السليم ومن أجل إقامة حكومات مرتبطة بالقيادة التركية ومنسجمة مع المشاريع والسياسات والأساليب والادعاءات الأميركية (تحول الربيع العربي الموعد إلى نقيضه برفض أبسط مطالبه من قبل فريق، وبتزوير أهدافه من

إعلامي في الوفد اللبناني الرسمي إلى مفاوضات 17 أيار (الطرفة أن كاتباً زعم أخيراً أن أمين معلوف «استدعي» كي يشارك في المفاوضات، أي أن حكومة أمين الجميل أرسلت من يضع مسدساً في صدغه مهدداً، مما اضطره إلى المشاركة) يعود الحديث إلى دور جوزيف سماحة. وهناك من زعم أخيراً أن جوزيف سماحة زار فلسطين المحتلة أو أنه شارك في المفاوضات. لم يكن ذلك صحيحاً، لكن جوزيف (وهو ليس حياً كي يرد) شارك في الوفد الإعلامي اللبناني الذي غطى المفاوضات (التي كانت تجري دورياً في لبنان وفي فلسطين المحتلة، وكانت الطوافات اللبنانية والإسرائيلية تنقل المراسلين اللبنانيين والإسرائيليين) وهو اختار ألا يحجم عن الذهاب إلى فلسطين المحتلة لتغطية المفاوضات (يحاول البعض أن يدلل على خرق المقاطعة من أحد على أنه دحض للمقاطعة من قبل الجميع). هذا كان خياره. وكتابات الراحل سماحة في تلك الفترة لم تكن، كما قيل أخيراً، مؤيدة للاتفاقية، لكنها كانت لبنة وتقنية جداً في نقدها لخيار حكم أمين الجميل. كان جوزيف مثلاً ينتقد التعويل اللبناني الكبير على الموقف الأميركي، وكتب ذات مرة في ضرورة عدم «إضعاف الموقف اللبناني في المفاوضات» («السفير»، 25 كانون الأول، 1982)، مما يوحي بأنه لم يكن رافضاً لمبدأ المفاوضات. لكن من قال إن موقف جوزيف كان يجب أن يكون محتدئاً والحق يُقال، العودة إلى كتابات تلك الفترة تذكر بان قلم طلال سلمان كان من أشجع الأقدام على الإطلاق، ولم يكن متأثراً بالنتيجة بجو الإرهاب والترهيب (الذي فرضه حكم أمين الجميل المتحالف مع الاحتلال الإسرائيلي) -مما عرّضه لمحاولة اغتيال وفي هذه الأجواء مرت اتفاقية 17 أيار بقليل من الاعتراض، ويكثر من التأييد. ينسى البعض أن نائبين فقط (نجاح واكيم وزاهر الخطيب) صوتاً ضد الاتفاقية وأن رشيد الصلح والبير منصور وحسين الحسيني امتنعوا عن التصويت (ماذا؟) فيما «تحفظ» نائب حزب البعث العربي الاشتراكي (الموالي للنظام العراقي)، عبد المجيد الرافعي. وحتى رئيس الحركة الوطنية وليد جنبلاط، لم يعارض الاتفاقية إلا بعد تبلور موقف معارض (بعضه بإيعاز من النظام السوري الذي كان متساهلاً في البداية مع مبدأ المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، كما صرح في حينه عبد الحليم خدام). جنبلاط الذي أولم لشعمون بيريز فيما كان صبية فلسطينيون يقارعون قوات الاحتلال الإسرائيلي في عين الحلوة، صرح بعد عودته من لقاء تشاور مع الملك الأردني أنه «مع المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية - الأميركية إذا أدت إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل» («النهار»، 7 كانون الثاني، 1983). أما «المُنسَّق العام للمفاوضات» غسان تويني، فأعلن أن الهدف هو «إقامة وضع أمان دولي على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية المعترف بها دولياً» («النهار»، 14، كانون الثاني، 1983).

ليست هذه نكتاً لجراح اندملت. هذه جراح لم تندمل بعد. هناك فريق سياسي في لبنان دوماً يتحفّز للمجاهرة بالتحالف مع العدو الإسرائيلي عند أول فرصة سانحة. ولو أن عدوان تموز نجح في كسر شوكة حزب الله، لكانت السلطة في لبنان قد أعادت فتح مكتب الاتصال الإسرائيلي في ضبيه (من يذكر هذا العار في تاريخ لبنان؟). المواقف والاتجاهات السياسية للطوائف اللبنانية - كافة - لا يُعَوَّل عليها لأنها مبنية على حسابات الربح والخسارة للطوائف. وحدها العقائد تحمي من المرونة والليونة في التعاطي مع الخطر الإسرائيلي، وهذا النوع من العقائد يخضع هو أيضاً لحسابات الطوائف المرنّة. إن اتفاقية 17 أيار عُقدت قبل أن توقع ومناخها رافق كل يوم نصف من قبل العدو. ومناخ 17 أيار أعاد رفيق الحريري تجديده بمجرد ان وصل إلى السلطة، مستعيناً بالناطق الرسمي للوفد اللبناني في مفاوضات 17 أيار، مستشاراً خاصاً به.

بها للإعلام، بما فيها التعاون بين لبنان وإسرائيل على «مكافحة المخدرات» (راجع أخبار الجولة السابعة عشرة للمفاوضات في ناتانيا في فلسطين المحتلة، «النهار»، 22 شباط، 1983). وكان أنطوان فتال هو رئيس الوفد اللبناني المُفاوض ولا نعلم ظروف اختياره هو الديبلوماسي والمحاضر الذي انتقاه على الأرجح حزب الكتائب اللبنانية بالتفاهم مع، أو بنزكية من، حكومة العدو - التي كان مستشرقوها على علم بكتاباته المعادية للإسلام - لأن له مؤلفاً ضد التعامل الإسلامي التاريخي مع المسيحيين واليهود، والغريب أن أحداً لم يعترض في حينه على تعيين فتال ربّما لأن أحداً لم يتكلم عناء قراءة كتابه الصادر في عام 1958 بالفرنسية بعنوان «الوضع القانوني لغير المسلمين في بلدان الإسلام»، وهذا الكتاب لا يزال مرجعاً معتمداً في كل كتابات الكراهية ضد الإسلام من قبل اليمين الغربي، ويرد في الكتاب المبني على تعميمات مبتذلة غير مُتعلّمة تخويف

بها للإعلام، بما فيها التعاون بين لبنان وإسرائيل على «مكافحة المخدرات» (راجع أخبار الجولة السابعة عشرة للمفاوضات في ناتانيا في فلسطين المحتلة، «النهار»، 22 شباط، 1983). وكان أنطوان فتال هو رئيس الوفد اللبناني المُفاوض ولا نعلم ظروف اختياره هو الديبلوماسي والمحاضر الذي انتقاه على الأرجح حزب الكتائب اللبنانية بالتفاهم مع، أو بنزكية من، حكومة العدو - التي كان مستشرقوها على علم بكتاباته المعادية للإسلام - لأن له مؤلفاً ضد التعامل الإسلامي التاريخي مع المسيحيين واليهود، والغريب أن أحداً لم يعترض في حينه على تعيين فتال ربّما لأن أحداً لم يتكلم عناء قراءة كتابه الصادر في عام 1958 بالفرنسية بعنوان «الوضع القانوني لغير المسلمين في بلدان الإسلام»، وهذا الكتاب لا يزال مرجعاً معتمداً في كل كتابات الكراهية ضد الإسلام من قبل اليمين الغربي، ويرد في الكتاب المبني على تعميمات مبتذلة غير مُتعلّمة تخويف

تسابقت قيادات سياسية ولبنانية لدعم الاجتياح الإسرائيلي بطرق شتى

من استمرار «الإسلام» (كانه اسم لطاغية يجول في البلدان الإسلامية) في شئ الحرب ضد كل غير المسلمين في العالم. وقتال سعى لطماننة الوفد الإسرائيلي بانتظام - حسب ما كان يرد في التقارير الرسمية عن المفاوضات - أن الانتقادات (القليلة) في الصحافة اللبنانية للمفاوضات «لن تؤثر على المحادثات».

وكم تنافس معلّق تلك الحقبة على تجليل اتفاقية 17 أيار. والمحلل الاقتصادي مروان إسكندر أثنى على المفاوضين اللبنانيين الذين انتزعوا اتفاقاً يحافظ على المصلحة اللبنانية («النهار»، 12 أيار، 1983). أما الياس الديري فكتب: «حسناً فعل مجلس النواب اللبناني حين قال، بلسان الأكثرية وبمسؤولية تاريخية، نعم لاتفاق انسحاب القوات الأجنبية من لبنان» («النهار العربي والدولي»، 20 حزيران، 1983). وفي مناسبة التذكير بدور أمين معلوف كمسؤول